

حدث الشهر

اجتماع خبراء حول بدائل استخدام غاز
بروميد الميثيل في تعقيم التربة
طرابلس - ليبيا : 2006/8/23-21



برعاية كريمة من معالي الأخ أبو بكر المبروك المنصوري ، أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والمائية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والمائية في ليبيا ، اجتماع خبراء حول "بديل استخدام غاز بروميد الميثيل في تعقيم التربة" ، وذلك بمدينة طرابلس في ليبيا خلال الفترة 21-23 من شهر أغسطس (آب) الجاري. وقد هدف هذا الاجتماع الى تبادل الآراء والتباحث بين الخبراء المشاركين فيه، من أجل إعداد وثيقة عمل حول بدائل لغاز بروميد الميثيل ، يمكن اعتمادها واستخدامها بشكل فعال في تعقيم التربة والأسمدة العضوية والخلطات الترابية المستخدمة في الزراعات المحمية والمشاتل الزراعية، حيث أثبتت الدراسات والتحليلات خطورة استخدام غاز بروميد الميثيل نسبة لسميته العالية للإنسان والحيوان ، وتأثيره السلبي على النظام الحيوي في التربة ، وكذلك على النظام البيئي، من حيث قدرته على تلويث المياه وتخريب طبقة الأوزون .

هذا وقد شارك في هذا الاجتماع نخبة من الخبراء المتميزين من الدول العربية، والمختصين في مجال أمراض النبات والزراعات المحمية والمشاتل الزراعية، إضافة إلى مقدمي الأوراق المحورية وخبراء يمثلون المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

الإفتتاحية

الأمن المائي للأمة العربية

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية، وهي دراسة شاملة تستعرض في إسهاب الأوضاع المائية للمنطقة العربية عبر التاريخ وحتى وقتنا الراهن. واستعرضت هذه الدراسة المناهج والأساليب المستخدمة في تقدير تكلفة إتاحة مياه الري وطرق استرداد هذه التكلفة. وقد عرضت الدراسة نماذج عديدة للتطبيقات العربية والعالمية في هذا المجال وقدمت اقتراحات محددة لتطبيق السياسات المائية سواء كان ذلك متعلقاً بالزراعات المروية باستخدام مياه الأنهار أو تلك القائمة على استخدام المياه الجوفية ، كما تعرضت الدراسة بشئ من التفصيل إلى الفروق فيما بين أنماط الزراعات المروية النهرية وغير النهرية والتي تصفي أثراً على إختيار المناهج والأساليب الملائمة لتطوير تكلفة إتاحة مياه الري وأساليب تحصيل هذه التكلفة . وقد أوجزت الدراسة وفي نقاط مفصلة الإطار العام للسياسات المقترحة في مناطق الزراعات المروية حيث يجد القارئ الكريم تفصيل كل ذلك في مجلد الدراسة الذي صدر .إننا نتمنى لأمتنا العربية أن يتحقق لها أمنها المائي في ظل إرهابات تشير إلى أن مشكلة المياه ستكون إحدى مشاكل القرن الرئيسية، خاصة وأن الموارد المائية في منطقتنا العربية تعد من أكثر الموارد ندرة كما أنها تعد من أكثر محددات التنمية الزراعية تعقيداً ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في حاجة ماسة لاستنهاض الهمم وتنسيق السياسات العربية والعمل معاً لتحقيق الأمن المائي والأمن البيئي جنباً إلى جنب مع تحقيق الأمن الغذائي العربي.

والله الموفق

(بقية حدث الشهر) حيث اشتملت محاور ومواضيع الاجتماع على مناقشة جملة من المواضيع الهامة مثل أمراض وآفات التربة الزراعية، الاستعمالات الزراعية لبروميد الميثيل ومخاطره وأثاره على البيئة، الوسائل المتبعة في تعقيم التربة في الزراعات المحمية والمشاتل الزراعية، والتقنيات المقترحة كبديل لبروميد الميثيل في تعقيم التربة (طاقة شمسية، بخار، مواد كيميائية بديلة... الخ). يجدر بالذكر أن غاز بروميد الميثيل يستخدم بشكل واسع كمعقم للتربة للقضاء على المسببات المرضية للنبات التي تأتي عن طريق التربة وكما أنه قاتلة للآفات والحشرات والجرذان. لكن بسبب سميته العالية للإنسان والحيوان وتأثيره السلبي على النظام الحيوي في التربة وعلى النظام البيئي من حيث قدرته على تلويث المياه والتربة وتخريب طبقة الأوزون، ازداد الاهتمام بضرورة التخلص من غاز بروميد الميثيل في عقد التسعينيات وتم الاتفاق عالمياً، وفق بروتوكول مونتريال، على الاستغناء عنه بشكل تدريجي حتى نهاية عام 2005 مع بعض الاستثناءات في مجال الشحن والحجر الصحي للحالات الطارئة.

وبناء على ذلك فقد أدرجت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في خطتها لعام 2006 لقاء خبراء للمختصين في هذا المجال لتبادل الآراء والتباحث في مجال إعداد وثيقة عمل حول بدائل لغاز بروميد الميثيل يمكن اعتمادها واستخدامها بشكل فعال في تعقيم التربة والأسمدة العضوية والخلطات الترابية المستخدمة في الزراعات المحمية والمشاتل الزراعية مع ذكر لأهم الاقتراحات والتوصيات في هذا المجال.

توصيات اجتماع الخبراء حول بدائل استخدام غاز بروميد الميثيل في تعقيم التربة



أصدر اجتماع الخبراء حول بدائل استخدام غاز بروميد الميثيل في تعقيم التربة والذي عقد بمدينة طرابلس بالجمهورية العظمى في ختام الاجتماعات العديد من المقترحات والتوصيات والتأكيد على:-

1. دعم الأقطار العربية وبناءً على طلبها بالخبرات اللازمة للمساعدة في إيجاد البدائل لبروميد الميثيل.
 2. اعتماد وتشجيع البدائل الآمنة صحياً وبيئياً الآتية:
 - أ - استخدام الطاقة الشمسية .
 - ب - التبخير الحيوي (الأسمدة العضوية، المخلفات النباتية أو التغطية النباتية).
 - ج - مكافحة الحيوية.
 - د - تطعيم أشتال الخضروات على أصول مقاومة لآفات التربة في الزراعات المحمية.
 - هـ - الزراعة بدون تربة.
- على أن يتم استخدام إحدى هذه البدائل بشكل منفرد أو مجتمعه ضمن برنامج مكافحة متكاملة.

1. التنسيق بين الجهات المعنية في كل قطر للتسريع في استخدام البدائل المختبرة والتي أثبتت فعاليتها وكفاءتها في الدول ذات الخبرة (العربية – الدولية) حتى يكون هناك توافق بين التزامات الدول العربية مع الاتفاقيات الدولية وبنفس الوقت عدم تأثير هذا الالتزام على الانتاج الزراعي العربي.
2. يوصي المجتمعون المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنظيم وتنفيذ بعض الدورات التدريبية ذات الصلة في المجالات الآتية :
 - تطعيم أشتال الخضروات الشائع زراعتها تحت ظروف الزراعة المحمية على أصول مقاومة.
 - مكافحة الحبوية كمكون أساسي من مكافحة المتكاملة لأهم آفات الزراعات المحمية.
5. متابعة الأبحاث التالية لتحديد كفاءتها كبداية لبروميد الميثيل في مكافحة والحد من تأثير آفات التربة في الزراعات المحمية:
 - أ – بقايا عصر الزيتون.
 - ب – النباتات الصائدة والمضادة (Tagetes)
 - ج – التغطية النباتية (الفجل ، الذرة البيضاء ، الخروع).
6. تشجيع البحوث التطبيقية في مجال إيجاد بدائل لبروميد الميثيل في المجالات الزراعية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
تحدد مجال تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة
والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر
موضوعاً لجائزتها للإبداع العلمي في المجال الزراعي
لعام 2006

في إطار إهتمام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتشجيع البحوث الزراعية والباحثين الزراعيين العرب، وضمن برنامجها السنوي لتشجيع البحوث الزراعية الأصيلة والمبتكرة ، والتي لها الريادة العلمية في المجال الذي تعالجه بما تضيفه من معرفة فكرية متميزة ذات طبيعة تطبيقية ، وبناءً على القرار رقم (10) الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الموقرة، في دورتها العادية التاسعة والعشرين ، التي انعقدت بمدينة القاهرة – جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2006/5/24-20 ، فقد تم تحديد مجال جائزة المنظمة للإبداع العلمي في المجال الزراعي لعام 2006 حيث تقرر أن تتناول مجال "تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر". وقد تم اختيار هذا الموضوع نسبة لأهميته في الارتقاء بمجال الموارد الطبيعية في الدول العربية، وضرورة العمل على حماية البيئة والمحافظة على التنوع الحيوي ومكافحة التصحر في الدول العربية، حيث يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الهامة والمؤثرة بصورة مباشرة على التنمية الزراعية العربية. وقد حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية جملة من الشروط لتقديم لنيل الجائزة ، من أهمها أن يكون الباحث أو الباحثين المتقدمين لنيل الجائزة من مواطني الدول العربية، ويسمح بمشاركة باحثين أجانب مع الباحثين العرب ضمن فريق البحث ، دون استحقاقهم جوائز مالية والتي تخصص لتشجيع الباحثين العرب، حيث تبلغ القيمة المالية للجوائز الثلاث للباحثين اثنين وعشرين ألف دولار أمريكي. كما تشتمل شروط التقديم لنيل جائزة المنظمة العربية للتنمية الزراعية للإبداع العلمي في المجال الزراعي، أن يكون البحث المقدم لنيل الجائزة منشوراً أو مقبولاً للنشر في إحدى المجالات العلمية المتخصصة المحكمة ، كما تقبل البحوث الناتجة عن مشروعات تنموية ، وأن يكون البحث لم يمض على إنجازه أكثر من خمس سنوات.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
تصدر دراسة حول تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري
على ضوء التطورات المحلية والدولية

في إطار اهتمام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بقضايا المياه في الوطن العربي، نسبة لما تمثله ندرة المياه من آثار سلبية على الأداء التنموي الزراعي ، قامت المنظمة بإصدار دراسة حول " تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية" ، تستهدف وضع مقترحات محددة للسياسات المائية التي يمكن تطبيقها لاسترداد تكلفة إتاحة مياه الري، وذلك بالنسبة لمناطق الزراعات المروية المعتمدة على المصادر النهرية أو غير النهرية (المياه الجوفية). وقد أشارت الدراسة إلى أن المنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم جفافاً، إذ أن حوالي 67% من الرقعة الأرضية العربية تقل فيها معدلات الأمطار عن 100 ملمتر سنوياً ، وأن نحو 15% من هذه الرقعة تتراوح فيها معدلات الهطول المطري فيما بين 100 – 300 ملمتر سنوياً .

الأمر الذي يعني أن نحو 82% من الرقعة الأرضية العربية تبلغ أو تقل فيها معدلات الأمطار عن 300 ملليمتر سنوياً ، وهي معدلات لا يمكن في حد ذاتها من إقامة استثمار زراعي ذي جدوى ويتمتع بالإستقرار. لذا فإن الموارد المائية تعتبر من أندر الموارد في المنطقة العربية، ومن ثم فإنها تعد أكثر محددات التنمية الزراعية العربية تعقيداً ، حيث تأتي الإستخدامات الزراعية في مقدمة إستخدامات المياه في المنطقة العربية، حيث يستخدم في النشاط الزراعي نحو 169 مليار متر مكعب سنوياً ، وهو ما يعادل نحو 88.7% من مجمل الموارد المائية المتاحة، ثم يأتي بعد ذلك كل من الاستخدامات الصناعية والمنزلية بنسب متقاربة لكل منهما.

كما أشارت الدراسة الى أنه ونسبة لتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، فإن هناك عدداً من المتغيرات الهامة التي تدعو إلى ضرورة مراجعة ما يطبق من سياسات مائية ، بغرض الارتقاء بكفاءة المستخدم منها، حيث تطرقت الدراسة إلى أهم تلك المتغيرات وشملت النمو المتسارع للطلب على المياه للاستخدامات غير الزراعية، زيادة معدلات الفجوة الغذائية في المنطقة العربية، تغير السياسات المنظمة والموجهة للأداء الزراعي في إطار السياسات الإصلاحية ، عولمة التجارة الدولية، حتمية تنمية التجارة الزراعية البيئية كإحدى ركائز التكتل الاقتصادي العربي، ضرورة تحديث الزراعة العربية لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ، وتجذر الفقر وانتشار البطالة في المناطق الريفية . هذا وقد قدمت الدراسة تعريفاً تفصيلياً لكل تلك المتغيرات.

وقد تضمنت الدراسة بعد استعراضها للمناهج والأساليب المستخدمة في تقدير تكلفة إتاحة مياه الري، وطرق استرداد هذه التكاليف، وبعد عرض نماذج للتطبيقات العالمية والعربية في هذا المجال، اقتراحاً محددًا للسياسات المائية الموصى بها سواء المتعلقة منها بالزراعات المرورية باستخدام مياه الأنهار، أو تلك القائمة على إستخدام المياه الجوفية.

الجدير بالذكر أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد تبعت إصدار هذه الدراسة ، بتنفيذ ورشة عمل حول نفس موضوع الدراسة وهو "تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية" ، تم عقدها في مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية ، بالتعاون مع وزارة الفلاحة والموارد المائية التونسية خلال الفترة 20-22/6/2006 ، وبمشاركة تسعة عشر مشاركاً يمثلون ست عشرة دولة عربية، حيث هدفت الورشة إلى عرض ما تم التوصل إليه في الدراسة السابقة، والسياسات المقترحة وآثارها ومتطلباتها في حالة التطبيق.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تنفذ مشروعاً لتطوير وبناء القدرات الإحصائية

بالدول العربية

بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

في إطار إهتمام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتطوير وترقية أداء الأجهزة الإحصائية الزراعية بالدول العربية للوصول إلى الرقم الإحصائي الزراعي الدقيق والموثوق به في التوقيت المناسب له لخدمة متخذي القرار والباحثين والدارسين والمهتمين في المنطقة العربية، وقعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مؤخراً إتفاقية مشاركة لتطبيق النظام الإحصائي الجديد CountrySTAT في الدول العربية خلال عامي 2006-2007، ويعتمد هذا النظام أساساً على ربط قواعد البيانات لدى كافة وزارات ومؤسسات الدولة، ومن أهم مميزات النظام أنه يوفر قاعدة موثوقة ودقيقة لمتخذي القرار في مجال الأغذية والزراعة، ويجمع نظم الإحصاءات القطرية الحالية تحت مظلة واحدة، وينظم البيانات المعقدة خلال ثوان، كما أنه يقوم على أساس إستخدام الإنترنت .

ومما هو جدير بالذكر أن هذا النظام جرى إختباره وتنقيحه في عدد من الدول المتقدمة، كما أن هناك عدد من دول العالم أبدت رغبتها في تبنى هذا النظام ومنها في المنطقة العربية الأردن والجزائر والسودان.

وفي إطار هذا المشروع قام وفد من خبراء الإحصاء بمنظمة الأغذية والزراعة بزيارة عمل للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بمقرها بالخرطوم خلال شهر يوليو للتنسيق مع خبراء المنظمة في تحديد الأنشطة الرئيسية بالمشروع ووضع الإطار الفني والبرنامج التنفيذي لها، ومن المتوقع أن تعقد المنظمات العربية والدولية إجتماعاً تشاورياً عالي المستوى لمسؤولي الإحصاءات الوطنية في الدول العربية خلال شهر ديسمبر من هذا العام بغرض توضيح مداخلات ومخرجات النظام وبناء القدرات الوطنية لإستخدام النظام، وتوضيح دور الأجهزة الإحصائية الوطنية في مجالات إعادة إنتشار النظام والصيانة والتدريب، والربط بينها وبين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية لتبادل الإحصاءات والبيانات الزراعية، إضافة إلى إتخاذ الخطوات التنفيذية لإطلاق النظام الإحصائي الجديد في الدول العربية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية تدعم القطاعات الزراعية في الدول العربية المتأثرة بالحروب والنزاعات الداخلية

تقديرًا منها لما تواجهه بعض الدول العربية من معاناة واضحة في اقتصادها القومي، نتيجة لتأثرها بالحروب أو النزاعات المسلحة الداخلية أو حدوث بعض الكوارث الطبيعية، قررت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقديم الدعم والعون المناسب للقطاعات الزراعية في تلك الدول، مساهمة منها في إعادة تلك القطاعات الحيوية للإنتاج ودفع مسيرة الاقتصاد الوطني في الدول المتأثرة، وبالتالي تعزيز مسيرة الأمن الغذائي العربي.

وفي هذا الصدد، قررت الإدارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية تقديم الدعم والمساهمة في إعادة القطاع الزراعي بولاية دار فور بغرب السودان، والذي تأثر بصورة واضحة نتيجة للنزاع الداخلي الذي شهدته المنطقة خلال السنوات الفائتة، حيث سيكون للمنظمة العربية للتنمية الزراعية دور رئيسي في تعمير القطاع الزراعي بولاية دار فور بعد أن تم توقيع إتفاقية السلام بحمد الله. كما قررت الإدارة العامة للمنظمة المساهمة كذلك في دعم إعادة القطاع الزراعي في جمهورية الصومال الديمقراطية، بعد التدهور الكبير الذي أصاب هذا القطاع نتيجة للحرب التي شهدتها جمهورية الصومال خلال السنوات الماضية. وفي مبادرة منها للوقوف مع الشعب اللبناني المتأثر حاليًا بالحرب الدائرة مع إسرائيل، ونسبة للدمار الذي أصاب البنية التحتية للاقتصاد اللبناني، والذي يمثل القطاع الزراعي جزءًا رئيسيًا فيه، فقد قررت الإدارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية تشكيل لجنة عليا من الإدارات المختصة بالمنظمة، بمشاركة نخبة من خبراء المنظمة، تختص بتقديم تصور متكامل للدعم الذي يمكن أن تقدمه المنظمة إلى الجمهورية اللبنانية لإعادة القطاع الزراعي بها، بعد توقف هذه الحرب والتي أحدثت دمارًا هائلًا في هذا القطاع. وفي تصريح صحفي لمعالي الدكتور سالم اللوزي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي

أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية حديثاً دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي. وقد وضحت الدراسة ان المنطقة العربية تتميز بتنوع نظمها الايكولوجية واتساع رقعتها الجغرافية ما بين قارتي آسيا وأفريقيا ومجاورتها للقارة الأوروبية مما أدى إلى تزايد وتعدد الأنواع البرية من ثدييات وطيور وزواحف. لقد دلت الدراسات العديدة وبخاصة تلك التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول التنوع الاحيائي والمحميات الطبيعية في المنطقة العربية على أن هذه الأنواع البرية تعاني من مهددات كثيرة مما أدى إلى انقراض بعضها وتناقص أعداد بعضها الآخر.

ولقد برزت التشريعات الخاصة بالحياة البرية وما يشوبها من ضعف وقصورها في محاصرة المهددات الأخرى كقضية عاجلة مما أوجب على المنظمة العربية للتنمية الزراعية القيام بإجراء دراسة عن التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي.

وعليه فقد تضمنت خطة عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2005، إجراء دراسة لتطوير وتنسيق التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي.

بدأت هذه الدراسات بدراسات قطرية لبعض الأقطار العربية التي تمثل نظم بيئية مختلفة في الوطن العربي.

احتوت الدراسة على مقدمة وأربعة أبواب، بينت المقدمة أهمية ومبررات الدراسة، كما هدفت إلى استعراض الوضع الراهن للحياة البرية والمحميات الطبيعية في الوطن العربي ومعرفة مدى قرب أو بعد التشريعات الوطنية العربية عن بعضها البعض من جهة ومن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة من جهة أخرى، توطئة لوضع موجهات عامة واقتراح الإجراءات والتشريعات المطلوبة لتحسين التشريعات الوطنية والعمل على توحيد المعايير والمصطلحات الخاصة بأسماء الحيوانات البرية والمحميات الطبيعية وجعلها أكثر مواكبة للمفاهيم الحديثة في إدارة الحياة البرية والمحميات الطبيعية.

هذا وقد تضمنت الدراسة العديد من التوصيات الخاصة بتنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي وذلك على المستوى الوطني والمستوى العربي، ومن بين هذه التوصيات تبني انشاء اتفاقية عربية للحياة البرية تحت مظلة جامعة الدول العربية تعمل في هذا المجال.

دراسة حول أمراض الأسماك في الوطن العربي



أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية حديثاً دراسة حول أمراض الأسماك في الوطن العربي. وقد أوضحت الدراسة أن قطاع الثروة السمكية يعتبر من القطاعات الأساسية التي تعتمد عليها الدول العربية باعتبارها عنصراً أساسياً في مقومات استراتيجيات الأمن الغذائي العربي، خاصة فيما يتعلق بالمستوى الغذائي العربي، ولكنه من القطاعات التي تفتح آفاقاً غير محدودة أمام القوى العاملة العربية.

توفر الأسماك نسبة عالية من البروتين الحيواني من احتياجات العالم، وأن القيمة الغذائية للأسماك لا تقل عن القيمة الغذائية التي توفرها المصادر الأخرى، إذ تحتوي لحوم الأسماك على نسبة عالية من البروتين يقدر بحوالي 18.5% مقارنة باللحوم الأخرى، إضافة إلى احتوائها على الفايتمينات والأحماض الأمينية الضرورية والنادرة وغير الموجودة في اللحوم الحمراء وكذلك احتوائها على معادن نادرة. تشكل الثروة السمكية مورداً مهماً في قاعدة الموارد الزراعية العربية، وقد أدى تدخل الإنسان واستغلاله غير الرشيد وغير المستدام إلى الخلل في هذه الموارد.

تتعرض الأسماك كغيرها من الأحياء إلى العديد من الأمراض، وتزداد هذه المشكلة اتساعاً في نطاق التربية المكثفة للأسماك التي تستخدم حالياً لزيادة إنتاج الثروة السمكية، إضافة إلى ظروف وأسلوب تربية الأسماك والعوامل المحيطة بتربية الأسماك، وهذا يؤدي إلى انتشار أمراض الأسماك المتنوعة، وتعتبر البيئة المائية إحدى الوسائط المهمة في نقل كثير من أمراض الأسماك، وتأخذ أمراض الأسماك في أغلب الأحيان الصفة الوبائية، إضافة إلى أنها قد تنتقل الأمراض إلى المستهلك أي ما يعرف بالأمراض المتناقلة بين الإنسان والأسماك. واستشعاراً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأهمية هذا الموضوع، فقد أدرجت في خطة أعمالها الإطارية ومتوسطة الأجل برنامجاً حول إدارة موارد الثروة السمكية الذي من ضمن مكوناته إنجاز دراسة شاملة حول أمراض الأسماك في المنطقة العربية. وقد أعدت المنظمة دراسات حالات أمراض الأسماك في بعض الدول العربية (مملكة البحرين وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية)، والتي استعرضتها الدراسة كوثيقة مرجعية لفائدة القطاعات المستفيدة خلال عرض للتجارب والخبرات الرائدة في مجال أمراض الأسماك.

أخبار متفرقة عن الزراعة العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

أوصى المشاركون في إجتماع الخبراء حول نظم وتشريعات الرقابة على سلامة الغذاء وحماية المستهلك في الدول العربية بسلامة الغذاء وحماية المستهلك في الدول العربية الذي عقد في عمان بالعمل على تحديث وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بسلامة الغذاء لمواءمتها مع المتطلبات والمتغيرات التجارية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية العالمية والإقليمية والمحلية.

كما أوصوا الجهات المسؤولة عن الرقابة الغذائية في الدول العربية بالعمل على تفعيل وتطوير الاجراءات الرقابية على المنتجات الغذائية المحلية والمستوردة مع اعتماد استراتيجية تحديد وتحليل وادارة المخاطر كمنهجية رئيسية للعمل.

واتفقوا على ضرورة العمل على إنشاء هيئات أو مؤسسات مستقلة لسلامة الغذاء في الدول العربية بحيث تكون المرجع المختص بكافة القضايا المرتبطة بسلامة الغذاء.

وأكدوا على ضرورة قيام المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة والوزارات والتنظيمات الأهلية المعنية بالرقابة على الغذاء بوضع وتنفيذ برامج تدريبية دورية متخصصة للكوادر والأطر العاملة في مجال الرقابة الغذائية بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.

وفي مجال تطوير وتعزيز وتنسيق أنظمة وتشريعات الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك على المستوى القومي دعا المشاركون الدول العربية إلى توحيد ومواءمة التشريعات والقواعد الفنية والإجراءات الرقابية الخاصة بسلامة الغذاء في جميع الدول العربية.

ودعا المشاركون إلى أهمية تشجيع وتحفيز منتجي ومصنعي السلع الغذائية العرب إلى تبني وتطبيق الممارسات الزراعية والتصنيعية الجيدة وأنظمة إدارة الجودة وبخاصة نظام تحليل المخاطر وتحديد النقاط الحرجة.

وقد شارك في الاجتماع الذي نظمه المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة خبراء محليون وعرب يعملون في مجال الرقابة على الغذاء وحماية المستهلك تم خلاله مناقشة نظم وتشريعات سلامة الغذاء وحماية المستهلك في الوطن العربي.

دولة فلسطين

استعرض السيد لؤي شبانه رئيس الإحصاء الفلسطيني الاثنيين الموافق 2006/7/10 الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني عشية اليوم العالمي للسكان والذي صادف الحادي عشر من شهر تموز (يوليو)، كل عام ، حيث يتعرض الشعب الفلسطيني إلى حصار عسكري وسياسي واقتصادي واعتداءات عسكرية مدمرة تطلال البني التحتية والخدمات مما يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والصحية والاقتصادية حيث الارتفاع الكبير في معدلات الفقر والبطالة وفقدان الأمن المجتمعي وشبه انعدام مصادر الطاقة والكهرباء والأغذية على التحديد في قطاع غزة.

ويشير الواقع الديمغرافي لدولة فلسطين كما أوضحه السيد شبانه بأن عدد السكان المقدر في منتصف العام 2006 بلغ في الأراضي الفلسطينية 3.9 مليون فرد ، منهم حوالي مليوني ذكر و 1.9 مليون أنثى ، ويتوزعون بواقع 2.5 مليون نسمة في الضفة الغربية و 1.4 مليون نسمة في قطاع غزة.

وقد سجل عدد السكان ارتفاعاً بنسبة 39 % خلال الفترة 1997-2006 ، تتوزع الزيادة بواقع 45.0% في قطاع غزة مقارنة مع 36.7% في الضفة الغربية.

كما تشير التقديرات السكانية إلى أن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية سيبلغ عام 2010 حوالي 4.4 مليون بواقع 2.7 مليون في الضفة الغربية مقابل 1.7 مليون في قطاع غزة. يشار إلى أن هناك استمراراً في ارتفاع عدد السكان رغم الانخفاض في معدل الزيادة الطبيعية إلى 3.3% عام 2006 مقارنة بـ 3.8% في العام 1997 .

وتعتبر محافظة الخليل أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها في منتصف العام 2006 بحوالي 543 ألف نسمة، في حين تعتبر محافظة غزة أكبر محافظات القطاع من حيث عدد السكان ، إذ قدر عددهم بحوالي 506 ألف نسمة.

إعلان

**دعوة للمختصين والباحثين الزراعيين
للمساهمة بمقالاتهم وبحوثهم
في
مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي**

تود المجلة أن تقدم شكرها وتقديرها لجميع الذين ساهموا بأبحاثهم ومقالاتهم في هذه المجلة، تلك المواضيع التي لولاها لما تمكنت من الصدور، ومجلتكم (الزراعة والتنمية في الوطن العربي) المجلة التي تعني بشؤون التنمية الزراعية في الوطن العربي والتي تهدف لنشر الثقافة الزراعية وتعريف القارئ بواقع القطاع الزراعي في وطنه العربي هي تأمل من المختصين والباحثين العرب المشاركة بأبحاثهم ومقالاتهم في المجلة.

ترجو المجلة أن تكون المواضيع المرسلة إليها بالمواصفات التالية :

- ٧ أن تعالج المواضيع مشكلة زراعية أو مشروعاً رائداً أو بحثاً عربياً شاملاً أو قظرياً يمكن تطبيقه في أقطار عربية أخرى .
- ٧ أن تكون المواضيع مطبوعة على قرص مرن (IBM) وبشكل واضح وبدون أخطاء وعلى أن يرفق القرص مع النسخة الورقية للموضوع.
- ٧ أن يكون الموضوع المرسل مكتوباً باللغة العربية .
- ٧ أن تكون الصور المرفقة مع المقالة أو الموضوع أصلية وملونة .
- ٧ أن تكون الرسومات والأشكال مرسومة بشكل واضح وجيد .
- ٧ أن لا يزيد المقال عن (15) صفحة .
- ٧ أن يوضع العنوان البريدي كاملاً لنتمكن من إرسال المكافأة التشجيعية عليه، وهي في حدود 150 دولار أمريكي .
- ٧ يتم نشر المقالات حسب معايير خاصة تستند إليها هيئة التحرير.

ونأمل مشاركة جميع الأخصائيين والباحثين في الوطن العربي لرفد هذه المجلة بمقالاتهم القيمة.

هيئة التحرير غير ملزمة على الرد أو إعادة المواضيع غير المقبولة للنشر، والمواضيع التي لا تنطبق عليها المواصفات المذكورة أعلاه لا ينظر فيها.